

البنك المركزي العراقي  
البيانات المالية  
(مترجمة عن النسخة الأصلية باللغة الانجليزية)  
31 كانون الأول 2013  
(مع تقرير مدققي الحسابات المستقلين)

## البنك المركزي العراقي

### المحتويات

#### صفحة

2 - 1

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

3

بيان المركز المالي

4

بيان الدخل الشامل

5

بيان التغيرات في حقوق الملكية

6

بيان التدفقات النقدية

39 - 7

إيضاحات حول البيانات المالية

## تقرير مدققي الحسابات المستقلين

### إلى وزارة مالية الحكومة العراقية ومحافظ البنك المركزي العراقي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة للبنك المركزي العراقي ("البنك")، والتي تشمل بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2013 وبيانات الدخل الشامل، التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى ملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات الأخرى.

### مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، كما أنها مسؤولة عن نظام ضبط داخلي تحدده الإدارة على أنه ضروري لإعداد بيانات مالية خالية من أخطاء مادية، سواء تلك الناتجة عن غش أو تلك الناتجة عن أخطاء غير متعمدة.

### مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى التدقيق الذي قمنا به. لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لقواعد التدقيق الدولية. إن هذه القواعد تستدعي مآ مراعاة متطلبات آداب المهنة وتنظيم وتأدية التدقيق للوصول إلى ضمان معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية خالية من أية أخطاء جوهرية.

ينطوي التدقيق على القيام بإجراءات للحصول على إثباتات التدقيق بخصوص المبالغ والافصاحات في البيانات المالية. إن الإجراءات المعتمدة تستند إلى تقييم المدقق، بما في ذلك تقييم مخاطر وجود أخطاء مادية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو أخطاء غير متعمدة. وفي تقييم المخاطر، يأخذ المدقق بالاعتبار نظام الضبط الداخلي ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية من قبل البنك بهدف تنظيم إجراءات تدقيق ملائمة وفقاً للظروف الراهنة، إنما ليس بهدف إبداء الرأي في فعالية نظام الضبط الداخلي للبنك. كما يتضمن التدقيق تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة وعدالة التقديرات المجراة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم عام لعرض البيانات المالية.

باعتقادنا إن الإثباتات التي حصلنا عليها من جراء التدقيق هي كافية ومناسبة لتوفير الأساس لإبداء رأينا المتحفظ.

## تقرير مدققي الحسابات المستقلين (تابع)

### أساس إبداء الرأي المتحفظ

1. كما هو مبين في الايضاح (10) حول البيانات المالية، تتضمن البيانات المالية للبنك المركزي العراقي كما في 31 كانون الأول 2013 أرصدة قديمة قائمة في بنوك أجنبية او محولة الى الخزنة الأمريكية بقيمة 1,742,892 مليون دينار عراقي (2012: 1,736,474 مليون دينار عراقي) احتسب لها مخصص تدني بالكامل كما في 31 كانون الأول 2013 و2012. بالإضافة الى ذلك قام البنك المركزي العراقي خلال أعوام 2005 و2006 و2007 بشطب أرصدة بنوك أجنبية بمبلغ 1,071,942 مليون دينار عراقي. ان الحسابات التي تم اثبات مخصصات لها وتلك التي تم شطبها تتضمن أرصدة بقيمة 401,310 مليون دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2013 (2012: 401,310 مليون دينار عراقي) سبق وأن حولت من بنوك أجنبية معينة الى حساب صندوق تنمية العراق حسبما اقتضى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483 لعام 2003. لم تقم وزارة المالية باعادة هذه المبالغ الى البنك المركزي العراقي بالرغم من صدور قرار من مجلس الوزراء ولذلك تم اعادة مراسلة مجلس الوزراء خلال عام 2012 ومراسلة وزارة المالية خلال عام 2013.

2. كما هو مبين في الايضاح (30) حول البيانات المالية، أقامت جهات مختلفة دعاوى قانونية في دول مختلفة ضد البنك المركزي العراقي لسداد ديون مستحقة على البنك المركزي العراقي ومؤسسات اخرى تابعة للحكومة العراقية بمبلغ 1,317,881 مليون دينار عراقي (2012: 859,955 مليون دينار عراقي). ان النتيجة النهائية لتلك الدعاوى القانونية وتأثيرها على البيانات المالية للبنك المركزي العراقي كما في 31 كانون الأول 2013، ان وجدت، غير مؤكدة ولم يتم تقييمها واحتساب مخصص لها. لم نستلم التأييدات من بعض المستشارين القانونيين للبنك المركزي العراقي، ونظرا لعدم توفر معلومات كافية لم نتمكن من توسيع اجراءات تدقيقتنا للتأكد من مدى صحة هذه الدعاوى القانونية وتأثيرها على البيانات المالية كما في 31 كانون الأول 2013، ان وجدت.

### الرأي المتحفظ

برأينا، وفيما عدا تأثير الأمور الواردة في فقرة "أساس ابداء الرأي المتحفظ" أعلاه، ان وجدت، ان البيانات المالية للبنك المركزي العراقي تعبر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية الوضع المالي للبنك كما في 31 كانون الأول 2013 وأدائه المالي وتدقيقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

### فقرة توضيحية

كما هو مبين في الإيضاح (1) حول البيانات المالية، لا يسيطر البنك المركزي العراقي حالياً على الأمور الإدارية والمالية لفرعيه في أربيل والسليمانية، حيث أن هذين الفرعين يتبعان تقنياً للبنك المركزي العراقي ويتبعان في كافة الأمور الأخرى لحكومة إقليم كردستان ويتم تمويل عملياتهما من قبل تلك الحكومة. بالإضافة إلى ذلك لم يتسلم البنك المركزي العراقي البيانات المالية الخاصة بفرعيه في أربيل والسليمانية وليس لديه إطلاع على سجلاتهما المحاسبية، ولذلك فإن البيانات المالية المرفقة لا تتضمن البيانات المالية لفرعي السليمانية وأربيل. إن البنك المركزي العراقي ليس لديه أية معلومات لتقييم الأهمية النسبية للبيانات المالية للفرعين وتأثيرهما على البيانات المالية للبنك المركزي العراقي كما في 31 كانون الأول 2013.

KPMG

بغداد - العراق

في 31 تموز 2014

## البنك المركزي العراقي

### بيان المركز المالي

كما في 31 كانون الأول

2012	2013	إيضاح	بملايين الدينار العراقية
			<b>الموجودات</b>
1,860,236	1,903,205	8	احتياطي الذهب
14,302,088	20,835,296	9	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
10,469,338	14,059,312	10	أرصدة لدى البنوك
50,773,153	51,093,138	11	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
3,155,520	2,755,519	12	مستحقات من وزارة المالية
4,140,272	3,944,023	13	استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي
119,746	144,191	17	الممتلكات والمعدات
421,854	420,666	14	موجودات أخرى
<b>85,242,207</b>	<b>95,155,350</b>		<b>مجموع الموجودات</b>
			<b>المطلوبات وحقوق الملكية</b>
			<b>المطلوبات</b>
35,784,805	40,630,036	15	النقد المصدر للتداول
745,471	943,166	16	سندات الخزينة المصدرة
34,790,945	42,210,246	18	ودائع البنوك المحلية والحكومية
22,471	18,375	19	مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية
3,870,733	3,825,566	20	مستحقات إلى صندوق النقد الدولي
6,857,796	2,020,541	21	أرصدة مؤسسات حكومية
36,762	44,862	22	مطلوبات أخرى
<b>82,108,983</b>	<b>89,692,792</b>		<b>مجموع المطلوبات</b>
			<b>حقوق الملكية</b>
100,000	100,000	23	رأس المال
474,511	2,069,144	23	احتياطي عام
118,628	517,286	23	احتياطي طوارئ
446,794	(85,890)	23	إعادة تقييم احتياطي الذهب
1,993,291	2,862,018	23	الأرباح المدورة
<b>3,133,224</b>	<b>5,462,558</b>		<b>مجموع حقوق الملكية</b>
<b>85,242,207</b>	<b>95,155,350</b>		<b>مجموع المطلوبات وحقوق الملكية</b>

إن الإيضاحات الواردة على الصفحات 7 إلى 39 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية. لقد تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل محافظ البنك المركزي العراقي بتاريخ 22 تموز 2014.

محافظ البنك المركزي

مدير عام الحسابات

**البنك المركزي العراقي**  
**بيان الدخل الشامل**  
**للسنة المنتهية في 31 كانون الأول**

2012	2013	إيضاح	بملايين الدينار العراقية
			<b>الإيرادات</b>
552,120	443,901	24	إيرادات الفوائد
(184,468)	(193,957)	25	أعباء الفوائد
367,652	249,944		<b>صافي إيرادات الفوائد</b>
1,303,959	1,466,354	26	صافي إيرادات الرسوم والعمولات
98,001	(532,684)	23	(الخسائر) الأرباح الناتجة عن إعادة تقييم احتياطي الذهب
328,703	1,190,581		الأرباح الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية
54,858	-	19	إلغاء الاعتراف بأرصدة مستحقة لدائنين خارجيين
8,455	75,550		إيرادات أخرى
2,161,628	2,449,745		<b>أرباح إيرادات تشغيلية</b>
(29,369)	(39,812)		أعباء المستخدمين
(2,607)	(1,962)		استهلاكات
(38,361)	(78,637)		الأعباء التشغيلية العامة
2,091,291	2,329,334		<b>ربح السنة</b>
2,091,291	2,329,334		<b>مجموع الدخل الشامل للسنة</b>

إن الإيضاحات الواردة على الصفحات 7 إلى 39 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

**البنك المركزي العراقي**  
بيان التغيرات في حقوق الملكية  
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول

المجموع	الأرباح المدورة	إعادة تقييم احتياطي الذهب	احتياطي طوارئ	احتياطي عام	رأس المال	إيضاح
1,041,933	593,140	348,793	-	-	100,000	بملايين الدنانير العراقية الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2012
2,091,291	2,091,291	-	-	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
2,091,291	2,091,291	-	-	-	-	أرباح السنة
						مجموع الدخل الشامل للسنة
						<b>تحويلات</b>
-	(474,511)	-	-	474,511	-	23 تحويل الى احتياطي العام
-	(118,628)	-	118,628	-	-	23 تحويل الى احتياطي طوارئ
-	(98,001)	98,001	-	-	-	23 الربح الناتج عن إعادة تقييم احتياطي الذهب
-	(691,140)	98,001	118,628	474,511	-	مجموع التحويلات
3,133,224	1,993,291	446,794	118,628	474,511	100,000	الرصيد في 31 كانون الأول 2012
3,133,224	1,993,291	446,794	118,628	474,511	100,000	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2013
2,329,334	2,329,334	-	-	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
2,329,334	2,329,334	-	-	-	-	أرباح السنة
						مجموع الدخل الشامل للسنة
						<b>تحويلات</b>
-	(1,594,633)	-	-	1,594,633	-	23 تحويل الى احتياطي العام
-	(398,658)	-	398,658	-	-	23 تحويل الى احتياطي طوارئ
-	532,684	(532,684)	-	-	-	23 الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم احتياطي الذهب
-	(1,460,607)	(532,684)	398,658	1,594,633	-	مجموع التحويلات
5,462,558	2,862,018	(85,890)	517,286	2,069,144	100,000	الرصيد في 31 كانون الأول 2013

إن الإيضاحات الواردة على الصفحات 7 إلى 39 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

**البنك المركزي العراقي**  
بيان التدفقات النقدية  
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول

2012	2013	إيضاح	بملايين الدينار العراقية
			<b>التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية</b>
2,091,291	2,329,334		ربح السنة
			تعديلات:
(54,858)	-	19	أثر إلغاء الاعتراف بأرصدة دائنين خارجيون
2,607	1,962	17	استهلاكات
(98,001)	532,684	23	الخسائر (الأرباح) الناتجة عن إعادة تقييم احتياطي الذهب
1,941,039	2,863,980		
406,022	400,001	12	التغير في مستحقات من وزارة المالية
19,123	1,188	14	التغير في موجودات أخرى
3,627,361	4,845,231	15	التغير في النقد المصدر للتداول
2,306,565	7,419,301	18	التغير في ودائع البنوك المحلية والحكومية
27	(4,096)	19	التغير في مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية
(88,365)	(45,167)	20	التغير في مستحقات إلى صندوق النقد الدولي
571,042	(4,837,255)	21	التغير في أرصدة مؤسسات حكومية
(1,532)	8,100	22	التغير في مطلوبات أخرى
8,781,282	10,651,283		<b>صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية</b>
			<b>التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية</b>
(4,379,212)	(319,985)	11	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
21,403	196,249	13	استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي
(35,865)	(26,407)	17	شراء ممتلكات ومعدات
(1,413,426)	(575,653)		شراء ذهب
(5,807,100)	(725,796)		<b>صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية</b>
			<b>التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية</b>
249,379	197,695	16	سندات خزينة مصدرة
249,379	197,695		<b>صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية</b>
3,223,561	10,123,182		صافي الزيادة في النقد وشبه النقد
21,547,865	24,771,426		أرصدة النقد وشبه النقد كما في 1 كانون الثاني
24,771,426	34,894,608	27	أرصدة النقد وشبه النقد كما في 31 كانون الأول

إن الإيضاحات الواردة على الصفحات 7 إلى 39 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.



## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2013

#### (1) الأنشطة

تأسس البنك المركزي العراقي (مؤسسة حكومية) بموجب قانون البنك المركزي المعدل رقم (43) سنة 1947. ويقوم بأداء أنشطته بموجب قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة.

إن الأهداف الأساسية للبنك المركزي العراقي هي تحقيق استقرار الأسعار المحلية والمحافظه على استقرارها، وتطوير نظام مالي سوقي مستقر وتنافسي. وبناء على هذه الأهداف يعمل البنك المركزي لتشجيع التنمية المستدامة واستثمار الموارد والنمو في العراق.

وفقاً لقانون البنك المركزي العراقي تشتمل الأنشطة الرئيسية للبنك المركزي والتي يمارسها لتحقيق أهدافه على ما يلي:

- (أ) وضع وتنفيذ سياسة نقدية، بما في ذلك سياسة سعر الصرف.
- (ب) حفظ وإدارة جميع الاحتياطيات الأجنبية والعراقية الرسمية، باستثناء الأرصدة التشغيلية الخاصة بالحكومة العراقية.
- (ج) حفظ الذهب وإدارة احتياطيات الذهب الخاصة بالحكومة العراقية.
- (د) توفير خدمات السيولة للبنوك.
- (هـ) إصدار وإدارة العملة العراقية.
- (و) إنشاء ومراقبة وتطوير نظم مدفوعات سليمة وفعالة.
- (ز) إصدار التراخيص أو التصاريح للبنوك وتنظيم عمل البنوك والإشراف عليها.

يقع المقر الرئيسي للبنك المركزي في بغداد وله أربعة فروع في كل من البصرة والموصل وأربيل والسليمانية. لا يمتلك البنك المركزي سيطرة على الشؤون المالية والإدارية لفرعي أربيل والسليمانية، حيث أن هذين الفرعين يتبعان تقنياً للبنك المركزي ويتبعان في كافة الأمور الأخرى لحكومة كردستان الإقليمية ويتم تمويلهما من قبل هذه الحكومة.

نتيجة لذلك ليس للبنك المركزي إطلاع على السجلات المحاسبية لفرعيه في أربيل والسليمانية. إن هذه البيانات المالية لا تتضمن البيانات المالية لفرعي أربيل والسليمانية. وليس لدى البنك المركزي أية معلومات لتقييم أهمية البيانات المالية للفرعين وتأثيرهما على البيانات المالية للبنك المركزي كما في 31 كانون الأول 2013 و 2012.

#### (2) أساس الأعداد

##### (أ) بيان التوافق

لقد تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تفاصيل السياسات المحاسبية للبنك، بما في ذلك التغييرات خلال العام، واردة في الإيضاحات 3 و 4.

##### (ب) أساس القياس

تم إعداد هذه البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية باستثناء الذهب الذي تم قياسه حسب القيمة العادلة.

##### (ج) العملة التشغيلية وعملة عرض البيانات المالية

يتم عرض البيانات المالية بالدينار العراقي، وهي العملة التشغيلية المعتمدة لدى البنك. إن كافة المعلومات المالية التي تم عرضها بالدينار العراقي هي مدورة إلى أقرب عدد صحيح بالملايين.

## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2013

(2) أساس الاعداد (تابع)

(د) استخدام التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية من الإدارة وضع الأحكام والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والأعباء. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

يتم بصورة مستمرة مراجعة التقديرات والافتراضات التابعة لها. يتم الاعتراف بالتعديلات التي تطرأ على التقديرات المحاسبية في السنوات اللاحقة.

(3) التغييرات في السياسات المحاسبية

باستثناء التغييرات في السياسات المحاسبية المبينة أدناه، يتم تطبيق السياسات المحاسبية المبينة في الإيضاح رقم 4 أدناه بصورة منسقة على جميع الفترات المبينة في هذه البيانات المالية.

تم اعتماد المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير التالية، مع تاريخ التطبيق الأولي من 1 كانون الثاني 2013.

#### المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13: قياس القيمة العادلة

يمثل المعيار الدولي للتقارير المالية الدولي رقم 13 المصدر الوحيد لإرشادات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لجميع عمليات قياس القيمة العادلة. هذا التغيير ليس له تأثير كبير على قياس المصرف للموجودات والمطلوبات، ولكن المصرف قد أضاف مجموعة إفصاحات جديدة في البيانات المالية، كما هو مطلوب بموجب معيار اعداد التقارير المالية الدولي رقم 13. قام المصرف بتطبيق التعريف الجديد للقيمة العادلة، كما هو مبين في الإيضاح رقم 4 على البيانات المالية للسنة الحالية وليس له أثر رجعي. فيما لو أن الإفصاحات الجديدة مطلوبة وفقاً لمعايير أخرى قبل نفاذ معيار اعداد التقارير المالية الدولي رقم 13، حينها يقوم البنك بإعداد الإفصاحات المطلوبة بطريقة مطابقة على جميع الفترات المبينة في هذه البيانات المالية.

(4) السياسات المحاسبية الهامة

باستثناء التغييرات في السياسات المحاسبية المبينة في الإيضاح رقم 3 أعلاه، يتم تطبيق السياسات المحاسبية المذكورة أدناه بصورة منسقة على جميع الفترات المبينة في هذه البيانات المالية.

(أ) العملة الأجنبية

يتم تحويل العمليات المعقودة بالعملات الأجنبية إلى العملة التشغيلية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. ويتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية بتاريخ اصدار التقرير الى العملة التشغيلية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بهذا التاريخ. يمثل الربح أو الخسارة الناتج عن العملات الأجنبية على البنود المالية الفرق بين التكلفة المطفأة بالعملية التشغيلية في بداية السنة بعد تعديلها وفقاً للفائدة الفعلية والمدفوعات خلال السنة، والتكلفة المطفأة بالعملية الأجنبية المحولة وفقاً لسعر الصرف السائد في نهاية السنة. يتم ادراج فروقات صرف العملات الأجنبية الناتجة عن إعادة التحويل في بيان الأرباح أو الخسائر. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية والتي تقاس باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ العملية.

## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2013

#### (4) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

##### (ب) الذهب

تم إظهار الذهب على أساس السعر في سوق لندن للذهب 1,201.5 دولار أميركي للأونصة كما في 31 كانون الأول 2013. يحتفظ البنك المركزي بالذهب كجزء من إدارة الاحتياطي الأجنبي ولا يوجد نية في الوقت الحالي لاستبعاده. يتم إظهار أية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة تقييم الذهب بسعر السوق في بيان الدخل الشامل ويتم الإفصاح عن إعادة التقييم في بند منفصل ضمن بيان التغييرات في حقوق الملكية.

#### (ج) الموجودات والمطلوبات المالية

##### (1) الاعتراف

يعترف البنك ميدئياً بالقروض، الودائع وسندات الدين في تاريخ انشائها. يتم الاعتراف المبدئي بباقي الموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ المعاملة عندما يصبح البنك طرفاً للأحكام التعاقدية لهذه الأداة.

يتم الاعتراف المبدئي بالموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة مضافاً إليها، لعنصر ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكاليف المعاملات التي يمكن أن تنسب مباشرة إلى الاستحواذ أو الإصدار.

##### (2) التصنيف

##### الأصول المالية

يقوم البنك بتصنيف أصوله المالية بإحدى التصنيفات التالية:

- القروض والذمم المدينة;
- المحتفظ بها حتى الاستحقاق;
- المتاحة للبيع; أو
- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وضمن التصنيف:
  - للمتاجرة أو
  - بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

##### الإلتزامات المالية

يقوم البنك بتصنيف الإلتزامات المالية بالكلفة المطفأة.

##### (3) إيقاف الاعتراف

##### الأصول المالية

يقوم البنك بإيقاف الاعتراف بالأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية الخاصة بالتدفقات النقدية لذلك الأصل، أو عندما يقوم البنك بتحويل القيمة المدرجة للأصل من خلال معاملة يتم بموجبها نقل كافة مخاطر وامتيازات الملكية للأصل بشكل أساسي، أو عندما لا يقوم البنك بتحويل أو الاحتفاظ بشكل أساسي بجميع مخاطر وامتيازات الملكية ولا يحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي. يتم الاعتراف بالفوائد من الأصول المالية المنقولة والمخولة إيقاف الاعتراف بها والتي تكون منشأة أو محتفظ بها من قبل البنك، كأصل أو التزام منفصل في بيان المركز المالي.

## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2013

(4) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ج) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(3) إيقاف الاعتراف (تابع)

الأصول المالية (تابع)

عند إيقاف الاعتراف بالأصل المالي، يتم الاعتراف في بيان الدخل بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع (1) الاعتبار المستلم (بما في ذلك أي أصل جديد يتم الحصول عليه ناقصاً منه أي التزام جديد) و(2) أي أرباح أو خسائر متراكمة تم الاعتراف بها مباشرة في إيرادات الدخل الشامل الأخرى.

بالنسبة للعمليات التي لا يقوم البنك بالاحتفاظ بها أو تحويل جميع المخاطر وامتيازات الملكية للأصل المالي ولكن يحتفظ بالسيطرة على الأصل، فإنه يستمر بالاعتراف بالأصل إلى حد مشاركته المستمرة، والتي يحددها مدى تعرضه للتغيرات في قيمة الأصل المنقول.

في بعض العمليات، يحتفظ البنك بالالتزام بخدمة الأصل المالي المحول مقابل رسوم. يتم إيقاف الاعتراف بالأصول المنقولة إذا استوفت معايير إيقاف الاعتراف. يتم الإقرار بالأصل أو الالتزام لعقد الخدمة اعتماداً على ما إذا كانت رسوم الخدمة أكثر من كافية (أصل) أو أقل من كافية (التزام) لأداء الخدمة.

الإلتزامات المالية

يقوم البنك بإيقاف الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم تسوية التزاماتها التعاقدية أو إلغائها أو انتهاء مدتها.

(4) المقاصة

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم بيان صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط عندما يكون لدى البنك حق قانوني بمقاصة المبالغ ويكون لديه نية التسديد على أساس صافي المبلغ أو لتحصيل الأصل وتسديد الالتزام في ذات الوقت.

يتم إظهار الإيرادات والأعباء على أساس صافي المبلغ فقط عندما تسمَح المعايير الدولية للتقارير المالية بذلك، أو بالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة من مجموع العمليات المشابهة، مثال على ذلك نشاطات البنك التجارية.

(5) قياس التكلفة المطفأة

تتمثل التكلفة المطفأة للموجودات أو المطلوبات المالية بالمبلغ الذي يتم قياس الموجودات أو المطلوبات المالية بها عند الاعتراف المبدئي ناقصاً المدفوعات الأساسية زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية بين المبلغ الأساسي المعترف به والمبلغ المستحق ناقصاً أي انخفاض في القيمة.

(4) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ج) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(6) قياس القيمة العادلة

سياسة مطبقة بعد 1 كانون الثاني 2013

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن تلقيه لبيع أحد الأصول أو دفعه لنقل المسؤولية في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ قياس الأصل، أو في عدم وجوده، السوق الأكثر فائدة الذي يمكن للبنك الوصول اليه في ذلك التاريخ. إن القيمة العادلة للإلتزامات تعكس مخاطر عدم أدائها.

يقوم البنك بقياس القيمة العادلة للأداة باستخدام السعر المعروف في سوق نشط لتلك الأداة في حال وجوده. يعتبر السوق نشطاً عندما تجري المعاملات للأصول أو الإلتزامات مع وتيرة وحجم كاف لتوفير المعلومات والتسعير على أساس مستمر.

إذا لم يكن هناك سعر مدرج في سوق نشط، يقوم البنك باستخدام تقنيات التقييم المستخدمة لتحقيق أقصى قدر من استخدام لعناصر تقييم ملحوظة في السوق، وللتقليل من استخدام بأقل قدر ممكن عناصر غير ملحوظة. إن أسلوب التقييم الذي يتم اختياره يدمج جميع العناصر التي يتم الأخذ بها بعين الإعتبار من قبل المشاركين في السوق عند تسعير المعاملة.

إن أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند الاعتراف الأولي هو سعر المعاملة (القيمة العادلة للمقابل المدفوع أو المقبوض). إذا حدد البنك أن القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي يختلف عن سعر المعاملة وأن القيمة العادلة غير ظاهرة من خلال سعر مدرج في سوق نشط لأصل أو التزام مطابق له ولا تستند إلى تقنيات التقييم التي تستخدم العناصر الملحوظة في السوق، فيتم عندها قياس الأداة المالية بالقيمة العادلة، بعد تعديلها لتأجيل الفرق بين القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي وسعر المعاملة. في وقت لاحق، يتم الإعتراف بالفرق في الربح أو الخسارة بطريقة متلائمة مع مدة حياة الأداة الى أن يصبح من الإمكان تحديد القيمة العادلة باعتماد تقنيات التقييم التي تستخدم العناصر الملحوظة في السوق أو الى أن يتوقف الإعتراف بالأداة المالية.

إذا كان لأحد الأصول أو الإلتزامات المقاسة بالقيمة العادلة سعر عرض وسعر بيع، فيقوم البنك بقياس الأصول وعمليات الشراء بسعر العرض والإلتزامات والمراكز المالية المكشوفة بسعر الطلب.

يتم قياس محفظة الأصول المالية والإلتزامات المالية التي تتعرض لمخاطر السوق ومخاطر الائتمان والتي تتم إدارتها من قبل البنك على أساس صافي التعرض لمخاطر السوق أو الائتمان على أساس الأسعار التي سيتم استلامها لبيع عمليات الشراء بسبب مخاطر معينة. يتم تخصيص هذه التعديلات على مستوى محفظة الأصول والإلتزامات بشكل فردي لكل أصل أو التزام على أساس تعديل المخاطر النسبية لكل من الأدوات في المحفظة بشكل منفرد.

إن القيمة العادلة لإيداع تحت الطلب ليست أقل من المبلغ المتوقع دفعه عند الطلب، مخفضة اعتباراً من أول تاريخ ممكن أن يستحق المبلغ للدفع.

يعترف البنك بالتحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير التي يحدث خلالها التغيير.

## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2013

(4) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ج) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(6) قياس القيمة العادلة (تابع)

سياسة مطبقة قبل 1 كانون الثاني 2013

تمثل القيمة العادلة المبلغ الذي يمكن اعتماده لاستبدال أصل أو تسوية التزام بين الأطراف المطلعة والراغبة في المعاملات على أساس تجاري بتاريخ القياس.

يقوم البنك بقياس القيمة العادلة للأداة مستعملاً أسعار السوق المدرجة في سوق نشط عند توفرها. يعتبر السوق نشطاً إذا كانت الأسعار المدرجة متوفرة دائماً وبانتظام ويمثل العمليات السوق الحالية والمنتظمة على أساس تجاري.

أما في حال كان سوق الأداة المالية غير نشطاً، يقوم البنك بتحديد القيمة العادلة مستعملاً تقنيات تقييم. إن أسلوب التقييم الذي يتم اختياره يجب أن يحقق أقصى استخدام لمدخلات السوق، وأن يعتمد إلى أقل حد ممكن على المدخلات الخاصة بالبنك ويجب أن يشمل جميع العوامل التي سيقوم المشاركون في السوق بأخذها في الاعتبار عند تحديد سعر، ويجب أن تكون منسقة مع المنهجيات الاقتصادية المقبولة لتسعير الأدوات المالية.

إن أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند الاعتراف الأولي هو سعر المعاملة (أي القيمة العادلة للمقابل المستلم أو المدفوع) انما، في بعض الحالات يختلف تقدير القيمة العادلة للأداة المالية عن الاعتراف الأولي من سعر المعاملة. وبالتالي إذا كانت القيمة العادلة المقدره مثبتة بالمقارنة مع معاملات السوق الحالي الأخرى الملحوظة عند نفس الأداة (أي بدون تعديل أو إعادة تحديد شروط) أو بناءً على أسلوب التقييم الذي يشمل متغيراته فقط المعلومات من الأسواق الملحوظة، عندما يتم الاعتراف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي للأداة.

في الحالات الأخرى، يتم اعتبار القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي على انها سعر المعاملة ولا يتم الاعتراف بالفرق مباشرة في الربح أو الخسارة انما يتم الاعتراف بها على مدى عمر الاداة على اساس مناسب أو عندما يتم استرداد الأصل، نقله أو بيعه أو عندما تصبح القيمة العادلة يمكن ملاحظتها.

(4) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ج) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(7) تحديد وقياس انخفاض القيمة

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل تقرير لتحديد فيما إذا كان هنالك دليل موضوعي على تدني قيمة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة مقابل الأرباح أو الخسائر. يتم تخفيض قيمة الأصل المالي عندما يشير دليل موضوعي على حدوث خسائر بعد الاعتراف المبدئي للموجودات وأن لهذه الخسائر تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية للموجودات يمكن تقديرها بصورة موثقة.

يمكن أن يتضمن أي دليل موضوعي بتدني قيمة الموجودات المالية صعوبة مالية شديدة للدائن أو المدين، التوقف عن السداد أو تقصير من قبل المدين، إعادة جدولة الدين من قبل البنك على أساس شروط لا يعتمد عليها البنك عادة، دلائل على إفلاس المدين، اختفاء سوق نشط لاستثمارات أو معلومات واضحة متعلقة بمجموعة من الموجودات كالتغيرات السلبية لمدفوعات الدائنين، أو المتعلقة بالاحوال الاقتصادية المتلازمة بتخلفات عن الدفع.

يتم قياس قيمة خسائر تدني الموجودات المعترف بها بالتكلفة المطفأة بالفرق ما بين القيمة الدفترية للموجودات المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدره مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر وتسجل في حساب مخصص مقابل للقروض. يتم عكس الانخفاض في خسارة القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر عند حصول حدث لاحق يسبب انخفاض في خسارة القيمة.

(د) استثمارات مالية

يتم الاعتراف المبدئي بالاستثمارات المالية بالقيمة العادلة زائد، في حال استثمارات في أسهم وسندات ليست بالقيمة العادلة مقابل الأرباح أو الخسائر، كلفة الصفقات المباشرة المتصاعدة ويتم قياسها لاحقاً بناء لتصنيفها كمشترأة حتى الاستحقاق، بالقيمة العادلة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر أو المتوفرة للبيع. ان جميع استثمارات البنك المالية مصنفة كمشترأة حتى الاستحقاق.

مشترأة حتى الاستحقاق

إنّ الاستثمارات المشترأة حتى الاستحقاق هي موجودات مالية غير مشتقة ينتج عنها مقبوضات ثابتة أو محددة ولها إستحقاقات ثابتة ولدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها لغاية الاستحقاق وهي ليست مدرجة بالقيمة العادلة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر أو متوفرة للبيع.

يتم إدراج الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق بالتكلفة المطفأة مستخدماً طريقة الفائدة الفعلية. إنّ أي بيع أو إعادة تصنيف لقيمة هامة من الاستثمارات المحتفظ بها لغاية الاستحقاق قبل وقت طويل من إستحقاقها يحتم على البنك إعادة تصنيف جميع إستثماراته المحتفظ بها حتى الاستحقاق الى إستثمارات متوفرة للبيع ويمنع البنك من تصنيف إستثماراته حتى الاستحقاق في الفترة الحالية بالإضافة الى السنتين الماليتين المقبلتين. ومع ذلك، فإن مبيعات وعمليات إعادة التصنيف في أي من الحالات التالية لا يؤدي إلى إعادة تصنيف:

- مبيعات أو إعادة التصنيف التي تتم قريبة جداً من الاستحقاق وأن التغيرات في سعر فائدة السوق لن يكون لها تأثير كبير على قيمة الموجودات المالية وعادلة؛
- مبيعات أو إعادة التصنيف بعد أن جمع البنك إلى حد كبير المبلغ الرئيسي للموجودات؛
- مبيعات أو إعادة التصنيف التي تعزى إلى عدم تكرار أحداث معزولة خارجة عن سيطرة البنك والتي لم يكن متوقع حصوله.

## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2013

#### (4) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

#### (هـ) المستحقات من البنوك والقروض

إن المستحقات من البنوك والقروض هي موجودات مالية ذات مدفوعات ثابتة ومحددة وغير متداولة في سوق نشط أو مصنفة كموجودات متاحة للبيع أو للمتاجرة أو موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر. يتم تقييم الإيداعات لدى بنوك والقروض بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية بعد تنزيل أية مخصصات لتدني القيمة المستقبلية وأية مبالغ تم إطفائها. يتم تسجيل الإطفاءات ضمن بند إيرادات الفوائد في بيان الدخل، كما يتم الاعتراف بالخسائر الناتجة عن تدني القيمة في بند مصروف مخصص الخسائر الائتمانية ضمن بيان الدخل.

#### (و) الفوائد

يتم الاعتراف بإيرادات وأعباء الفوائد في بيان الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالضبط التدفقات النقدية المستقبلية المقدرّة من خلال العمر المتوقع للموجودات والمطلوبات المالية (أو عندما يكون ذلك مناسباً خلال مدة أقصر) مقابل المبالغ الصافية المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية. عند احتساب معدّل الفائدة الفعلي، يقدّر البنك التدفقات النقدية المستقبلية آخذاً بعين الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأدوات المالية.

تتضمن إيرادات وأعباء الفوائد المدرجة ضمن بيان الدخل الشامل التالي:

- فوائد على حوالات الخزينة والسندات،
- فوائد على البنوك ووزارة المالية،
- فوائد على سندات الخزينة المصدرة.

#### (ز) الرسوم والعمولات

تتضمّن إيرادات الرسوم والعمولات رسوم خدمات الحسابات، رسوم إدارة الاستثمارات، عمولات المبيعات، رسوم التوظيفات ورسوم أخرى على القروض الممنوحة. يتم الاعتراف بهذه الرسوم عند الانتهاء من تقديم الخدمة.

تتضمن أعباء الرسوم والعمولات بشكل رئيسي رسوم المعاملات والخدمات التي يتم تكبيدها عند استلام الخدمة.

#### (ح) تحقق الإيرادات

يتم الاعتراف بالإيراد فقط عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية سوف تتدفق إلى البنك ومن الممكن قياسها بشكل معقول.

#### (ط) ودائع واحتياطيات البنوك المحلية

تظهر ودائع واحتياطيات البنوك المحلية بالكلفة، بعد تنزيل المبالغ المعاد دفعها.



## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2013

#### (4) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

##### (ي) أرصدة الحكومات والبنوك الأجنبية

تظهر المبالغ المستحقة إلى حكومات وبنوك أجنبية بالكلفة بعد تنزيل المبالغ المعاد دفعها.

##### (ك) النقد وشبه النقد

يشتمل النقد وشبه النقد على الأوراق النقدية في الصندوق وموجودات مالية ذات سيولة عالية ضمن فترة استحقاق قدرها ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الإصدار والتي هي معرضة لمخاطر غير هامة للتغيير في قيمتها العادلة وتستعمل لإدارة التزامات البنك القصيرة الأجل.

يتم قياس النقد وشبه النقد بالتكلفة المطفأة ضمن بيان المركز المالي.

##### (ل) ممتلكات ومعدات

###### (1) الاعتراف والقياس

يتم قياس بنود الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة.

تتضمن التكلفة النفقات المنسوبة مباشرة للاستحواذ على الأصل. وتضاف البرامج المشتراة والتي تعتبر ضرورية لوظيفة المعدات كجزء من كلفة هذه المعدات.

يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن التفرغ عن الممتلكات والمعدات من خلال مقارنة عائدات التفرغ مع القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات ويتم الاعتراف بها بالقيمة الصافية ضمن بيان الدخل الشامل.

###### (2) الكلفة اللاحقة

ان تكلفة الأستبدال لأي بند من الممتلكات والمعدات يتم الاعتراف بها بالقيمة الدفترية وذلك عند وجود تدفق فوائد اقتصادية مستقبلية للبنك منسوبة لهذا الأصل وامكانية قياسها بطريقة موثقة. يتم إيقاف الاعتراف بالبند المستبدل بالقيمة الدفترية. تدرج كلفة صيانة الممتلكات والمعدات ضمن بيان الدخل الشامل عند تكبدها.

###### (3) الاستهلاك

يتم الاعتراف بالاستهلاك ضمن بيان الدخل الشامل على أساس القسط الثابت وعلى مدى الأعمار المقدرة لكافة الممتلكات والمعدات. بينما لا يتم احتساب استهلاك على الأراضي.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للسنة الحالية وسنوات المقارنة:

المباني	20 سنة
وسائل نقل	5 سنوات
أثاث ومعدات أخرى	من 3 إلى 5 سنوات

يتم إعادة تقييم طرق الاستهلاك، الأعمار الإنتاجية والقيم المستبقاة عند انتهاء كل سنة مالية.

## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2013

#### (4) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

#### (م) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تتم مراجعة القيمة الدفترية لموجودات البنك غير المالية، بتاريخ كل ميزانية عمومية لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض القيمة. وفي حال وجود مثل ذلك المؤشر، يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد.

ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد. ان القيمة القابلة للاسترداد هي المستعملة للأصل أو القيمة العادلة ناقص كلفة البيع أيهما أكبر. ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر.

يتم تقييم خسائر انخفاض القيمة المعترف بها في الفترات السابقة بتاريخ كل ميزانية عمومية لإظهار أي دليل على تدني انخفاض القيمة أو انتفاء وجودها. يتم عكس خسائر انخفاض القيمة في حال وجود أي تغيير في التقديرات المستعملة لتحديد المبالغ القابلة للاسترداد. ويتم عكس خسائر انخفاض القيمة فقط لحدود القيمة الدفترية للأصل، صافية من الاستهلاكات والإطفاءات فيما لو لم يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة.

#### (ن) المخصصات

يتم الاعتراف بمخصصات ما، نتيجة لحدث سابق، عندما يكون لدى البنك التزام حالي قانوني أو إنشائي يمكن تقديره بصورة موثوقة ويحتمل أن يلزم إجراء تدفقات خارجة للفوائد الاقتصادية لتسوية الالتزام. يتم تحديد المؤنات باستخدام تقديرات الإدارة للمخاطر المتعلقة بالالتزامات.

#### (س) حسابات مدارة لصالح الغير

وتمثل الأصول المحتفظ بها بصفة الأمانة ولا تعتبر ضمن أصول البنك في الميزانية.

#### (ع) العملة المصدرة

يلتزم البنك اتجاه العملة الورقية النقدية المصدرة كعملة قانونية في العراق بموجب قانون البنك المركزي لسنة 2004 بالقيمة الاسمية. الأوراق النقدية المصدرة التي يتم إعادتها إلى البنك يتم تخفيضها من رصيد العملة المصدرة. أي عملة ورقية غير مصدرة ومعادة إلى البنك يتم الاحتفاظ بها في خزائن البنك ولا يتم إظهارها في البيانات المالية. إن تكلفة طباعة العملة الورقية يتم تسجيلها في بيان الدخل عند حدوثها.

#### (ف) الضرائب

وفقاً للمادة 44 من قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004 فإن البنك المركزي معفى من الضريبة على الدخل أو الأرباح وبعض الضرائب والرسوم الجمركية الأخرى.

#### (ص) سندات الخزينة المصدرة

بعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس سندات الخزينة المصدرة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

(4) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ق) المعايير والتفسيرات الجديدة التي لم تعتمد بعد

هناك عدد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير النافذة والتفسيرات لها لم تكن بعد نافذة المفعول بالنسبة للفترة التي تبدأ بعد 1 كانون الثاني 2013، ولم تكن مطبقة عند إعداد هذه البيانات المالية. لن يكون هناك أي تأثير لهذه المعايير والتفسيرات على البيانات المالية للبنك.

**المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية" (2010) و المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية" (2009)**

يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (2009) متطلبات جديدة لتصنيف وقياس الأصول المالية. يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (2010) إضافات تتعلق بالمتطلبات المالية. إن مجلس معايير المحاسبة الدولية لديه حالياً مشروع لإجراء تعديلات محدودة لمتطلبات التصنيف والقياس في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 وإضافة تعديلات جديدة لمواجهة انخفاض قيمة الموجودات المالية ومحاسبة التحوط.

تمثل متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (2009) تغييراً "كبيراً" من المتطلبات الموجودة في معيار المحاسبة الدولي رقم 39 فيما يتعلق بالموجودات المالية. يتضمن المعيار فئتين أساسيتين لقياس الموجودات المالية: التكلفة المطفأة والقيمة العادلة. يتم قياس الأداة المالية بالقيمة المطفأة إذا كان هدف النموذج العملي للشركة هو الاحتفاظ بالأصل لتحقيق التدفق النقدي المتعاقد عليه والشروط التعاقدية للأصل. تثير في تواريخ محددة للتدفقات النقدية التي تتمثل بدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم. يتم قياس جميع الموجودات المالية الأخرى بالقيمة العادلة. يلغي المعيار فئات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الموجودة من المحقق بها حتى الاستحقاق، المتاحة للبيع والقروض والذمم المدينة. للاستثمار في أدوات حقوق الملكية التي لا يحتفظ بها للتداول، يسمح المعيار اختيار لا رجوع عنه، عند الاعتراف الأساسي، وعلى أساس حصة كل سهم على حدة، بعرض جميع التغييرات في القيمة العادلة من الاستثمار في الدخل الشامل الآخر. لا يمكن لأي مبلغ معترف به في الدخل الشامل الآخر من أي وقت مضى أن يعاد تصنيفه للربح أو الخسارة في تاريخ لاحق. ومع ذلك، يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على هذه الاستثمارات في بيان الربح أو الخسارة، بدلاً من الدخل الشامل الآخر ما لم تكن تمثل بوضوح استرداداً جزئياً لتكلفة الاستثمار. تقاس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية في ما يتعلق منها بالشركة التي تختار عدم عرض التغييرات في القيمة العادلة في بيان الدخل الشامل الأخرى بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة.

يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (2010) مطلباً جديداً فيما يتعلق بالمتطلبات المالية المصنفة بموجب خيار القيمة العادلة بتقديم التغييرات في القيمة العادلة عموماً التي تعزى إلى مخاطر الائتمان للمطلوب في الدخل الشامل الآخر عوضاً عن بيان الربح والخسارة. وبصرف النظر عن هذا التغيير، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (2010) يحمل إلى حد كبير قدماً دون تعديل موضوعية التوجيهات المتعلقة بتصنيف وقياس المطلوبات المالية من معيار المحاسبة الدولي رقم 39.

تبدأ فعالية المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2015 مع السماح باعتماده مكرراً. قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية النظر في إجراء تعديلات محدودة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 لمعالجة قضية أوضاع الممارسة الحالية أو قضايا أخرى.

## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2013

(4) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ق) المعايير والتفسيرات الجديدة التي لم تعتمد بعد (تابع)

تعديلات معيار المحاسبة الدولي رقم 32 - مقاصة الأصول والالتزامات المالية

يوضح هذا التعديل متى يكون للبنك حقا" قانونيا" ملزما" للمقاصة ومتى التسوية الإجمالية تعادل التسوية الصافية. هذه التعديلات سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2014. يسمح بالتطبيق المبكر لهذا المعيار.

(5) إدارة المخاطر المالية

مقدمة ونظرة عامة

يتعرض البنك للمخاطر التالية نتيجة استخدامه للأدوات المالية:

- مخاطر ائتمانية
- مخاطر سيولة
- مخاطر السوق

يعرض هذا الإيضاح معلومات عن تعرض البنك لكل من المخاطر المذكورة أعلاه وأهداف البنك وسياساته وعملياته لقياس وإدارة تلك المخاطر.

#### الإطار العام لإدارة المخاطر

قام البنك خلال عام 2011 بإنشاء قسم لإدارة المخاطر الذي يقوم بإدارة المخاطر التشغيلية والمالية في البنك التي من المحتمل ان يتعرض لها البنك المركزي العراقي. وتم استحداث برنامج مفصل لإدارة المخاطر. ويشمل هذا البرنامج اطارا عاما لادارة المخاطر يتضمن تحديد وتحليل وقياس وتقييم ومراقبة المخاطر وتقييم الاداء ومراقبة الالتزام بالحدود والمعايير المحددة للمخاطر. كذلك يمتلك البنك اجراءات للتعامل مع المخاطر المالية متمثلة بالمبادئ التوجيهية للاستثمار الصادرة من قبل مجلس إدارة البنك والتي تحدد حدود ومعايير التعامل مع هذه المخاطر وبما يسمح بإدارة هذه المخاطر ضمن الحدود والمستويات التي تنص عليها هذه المبادئ وكذلك مراقبة حالات الانكشاف للمخاطر لتحديد فيما اذا كان ذلك الانكشاف يمتد الى ابعد من الحدود المقبولة. ولغرض تقييم مواطن القوة والضعف في الاداء، تتم مراجعة هذه والمعايير التي وضعتها قسم إدارة المخاطر للتعامل مع المخاطر التشغيلية والمالية التي يواجهها البنك بصورة منتظمة وذلك بحسب الظروف الاقتصادية الكلية السائدة والآثار المحتملة للصدمات الاقتصادية الكلية والمالية واتخاذ الاجراءات التصحيحية للتخفيف من هذه الآثار.

## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2013

#### (5) إدارة المخاطر المالية (تابع)

#### أ) مخاطر ائتمانية

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد أطراف الأدوات المالية من الوفاء بالتزاماته الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسائر مالية. إن التعرضات الائتمانية القصوى هي وفق الجدول التالي دون الأخذ بالاعتبار أية ضمانات أو تحسينات ائتمانية أخرى:

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان			
2012	2013		بملايين الدينار العراقي
11,991,966	15,490,579	9	أرصدة لدى بنوك مركزية
10,469,338	14,059,312	10	أرصدة لدى البنوك
50,773,153	51,093,138	11	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
3,155,520	2,755,519	12	مستحقات من وزارة المالية
			استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد
4,140,272	3,944,023	13	الدولي
421,854	420,666	14	موجودات أخرى
80,952,103	87,763,237		إجمالي المخاطر الائتمانية

• أرصدة لدى البنوك الاجنبية: يتعرض البنك المركزي العراقي لمخاطر الائتمان المتعلقة بالايدياع لدى البنوك الدولية وبما في ذلك البنوك المراسلة ويتم اختيار هذه البنوك بناء على التصنيفات الائتمانية التي يتم الحصول عليها من تصنيفات مؤسستي ستاندرد اند بورز او وموديز لخدمات المستثمرين، يضع مجلس الادارة حدودا للتصنيف الائتماني للبنوك التي يتم الانكشاف عليها اذ لا يتم الايداع في بنوك يقل تصنيفها الائتماني عن AA- وتتم مراقبة هذه التصنيفات ورفع التقارير الى لجنة الاستثمار في حال الانحراف عن هذه الحدود لاتخاذ الاجراءات التصحيحية المناسبة.

الجدول التالي يوضح التصنيف الائتماني للبنوك المركزية التي يتم التعرض لها بحسب وكالة موديز وستاندرد اند بورز:

#### التصنيف الائتماني كما في 31 كانون الأول 2013

الدولة	موديز	ستاندرد اند بورز
الولايات المتحدة	Aaa	AA+
انكلترا	Aaa	AAA
هولندا	Aa	AA
فرنسا	Aa1	AA+
ايطاليا	Baa2	BBB

## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2013

(5) إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر ائتمانية (تابع)

• الاستثمار في السندات: يعتمد البنك المركزي العراقي على التصنيفات الائتمانية طويلة الامد من مؤسستي ستاندرد اند بورز وموديز. وفقا لسياسة إدارة المخاطر، ان التصنيف الائتماني للطرف المؤهل لإصدار الأوراق المالية إلى البنك المركزي العراقي يجب ان لا يقل عن AA- وفقا لهاتين المؤسستين. وتتم متابعة هذه التصنيفات من قبل ادارة المخاطر بشكل يومي للتأكد من ان الاستثمار في السندات يتم ضمن هذه المعايير.

ان التصنيف الائتماني للسندات الحكومية التي يحتفظ بها البنك لسنة 2013 هي كالتالي بحسب وكالة موديز وستاندرد اند بورز:

#### التصنيف الائتماني كما في 31 كانون الأول 2013

الدولة	موديز	ستاندرد اند بورز
الولايات المتحدة	Aaa	AA+
هولندا	Aa	AA
فرنسا	Aa1	AA+
ايطاليا	Baa2	BBB

• البنوك المحلية: لدى البنك المركزي العراقي ثلاثة انواع من التسهيلات المصرفية للبنوك التي تعاني من نقص في السيولة وهي:

- تسهيلات الائتمان الاولي
- تسهيلات الائتمان الثانوي
- الملجأ الاخير للأقراض

• وللتحوط من مخاطر التعثر عن السداد يفرض البنك شروطا تخفف من احتمال التعرض لهذا النوع من المخاطر تتمثل بالاتي:

- تقديم ضمانات عقارية او اوراق مالية مقبولة.
- اقصى فترة للائتمان المقدم الى المصرف هي 90 يوما.
- يشترط ان تقوم وزارة المالية بتقديم تعهد بالسداد في حال طلب المصرف قرض الملجأ الاخير.

## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2013

(5) إدارة المخاطر المالية (تابع)

أ) مخاطر ائتمانية (تابع)

يظهر التركيز عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حال بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. يعطى التركيز مؤشراً للتأثر النسبي في أداء البنك تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع أعمال أو منطقة جغرافية معينة.

ولتجنب مخاطر التركيز يقوم البنك المركزي العراقي بتنويع حجم التعامل مع البنوك الدولية من خلال الايداع والاستثمار مع مجموعة من البنوك الدولية كالاتي:

2012	2013	بملايين الدينار العراقية
7,801,701	8,566,552	فرنسا
4,803,059	3,681,935	ايطاليا
2,654,861	4,387,646	انكلترا
6,562,647	6,918,721	هولندا
40,941,670	43,027,680	الولايات المتحدة الاميركية
10,470,519	14,060,495	بلدان اخرى
<u>73,234,457</u>	<u>80,643,029</u>	

### القروض والتسليفات المنخفضة القيمة

ان القروض المنخفضة القيمة هي القروض والتسليفات التي يكون هناك احتمال ألا يكون بإمكان البنك تحصيل كافة المبالغ الأساسية والفوائد المستحقة وفقاً للبنود التعاقدية للقروض. يتم تجنب الفوائد على هذه القروض وتكوين المؤونات اللازمة في حال انخفاض قيمة الدين والاعتراف بالخسارة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر وفقاً لتقديرات الإدارة آخذين بعين الاعتبار الضمانات النقدية والعينية إن وجدت.

### مخصصات خسائر القروض

يقوم البنك المركزي العراقي بالتخفيف من مخاطر الائتمان ايضاً من خلال وضع مخصصات للقروض والارصدة المجمدة المشكوك في تحصيلها وبخاصة الارصدة مع المصارف المحلية والاجنبية التي تعاني من مشاكل في التحصيل وذلك بتخصيص 100% من قيمتها وقد بلغ حجم هذا المخصص 1,749,657 مليون دينار عراقي لعام 2013 (2012: 1,743,090 مليون دينار عراقي).

### سياسة الحذف

يقوم البنك بحذف قرض أو استثمار في سندات دين وأي مخصصات لانخفاض القيمة عندما يحدد البنك أن القروض أو السندات غير قابلة للتحصيل. ويتم تحديد ذلك بعد الأخذ بالاعتبار المعلومات المتعلقة بحدوث تغييرات جذرية في الوضع المالي للمدين بحيث لا يستطيع دفع أي من التزاماته أو عندما تصبح عائدات الرهن غير كافية لتغطية مديونيته.

## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2013

#### (5) إدارة المخاطر المالية (تابع)

##### (ب) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة البنك المركزي على الوفاء بالتزاماته عندما يحين موعد استحقاقها. وتنشأ هذه المخاطر من الصعوبات التي تظهر عند بيع اوتسييل قدر كبير من الموجودات بسرعة وربما في ظل اوضاع السوق غير المواتية مما قد يؤدي الى خسائر وتحركات سلبية في اسعار هذه الموجودات، وبذلك فإن البنك المركزي العراقي يأخذ بعين الاعتبار المعايير التالية لتجنب هذه المخاطر:

- ان تكون جهة اصدار الاوراق المالية ذات تصنيف AA- أو اعلى.
- مدى قابلية الاداة المالية للتسييل بسرعة وبدون خسارة عند الاستثمار بها.
- استحقاق الودائع لا يتجاوز ستة اشهر.
- حجم الاحتياطي المستثمر في الودائع لاجل لكل بنك يجب ان لا يتجاوز 10 مليار دولار.

##### (ج) مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق بالتغيرات التي قد تنشأ في أسعار السوق مثل معدلات الفائدة، أسعار الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية التي قد تؤثر على إيرادات البنك أو على أدواته المالية. إنّ هدف إدارة مخاطر السوق يتمثل في إدارة وضبط أنظمة مخاطر السوق ضمن حدود مقبولة مع الحفاظ على فعالية مستوى مردود المخاطر.

##### مخاطر اسعار الصرف

تعرف مخاطر اسعار الصرف بانها مخاطر التحركات المعاكسة في اسعار العملات الاجنبية والتي تؤدي الى خفض قيمة الاحتياطيات الاجنبية. وللتخفيف من هذه المخاطر يعتمد البنك المركزي على مبدأ التنويع في مكونات عملات الاحتياطيات وكذلك على القاعدة المعيارية المستمدة من الممارسات العالمية في هذا المجال والتي تحدد الحد الأدنى والنقطة الوسطى والحد الأعلى لكل عملة في الاحتياطيات، كذلك يتم تحديد الوزن الترجيحي للعملات الرئيسية في الاقتصاد العالمي.

ويقوم قسم ادارة المخاطر ولجنة الاستثمار بمراجعة هذه المكونات والوزن الترجيحي لقياس الانحرافات عن القاعدة المعيارية للعملات واتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة للعودة الى القاعدة المعيارية. وتكون محافظة الموجودات من اوزان العملات الترجيحية التالية:

الوزن الترجيحي	العملة
3.51	دينار عراقي
64.70	دولار امريكي
19.83	يورو
7.81	أخرى
4.14	حقوق السحب الخاصة



**البنك المركزي العراقي**  
**إيضاحات حول البيانات المالية**  
**31 كانون الأول 2013**

(5) إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السوق (تابع)

مخاطر اسعار الصرف (تابع)

إن تعرض البنك لمخاطر التقلب في أسعار العملات الأجنبية مبين في البيان التالي:

31 كانون الاول 2013					
بملايين الدينار العراقي					
المجموع	حقوق السحب الخاصة	أخرى	يورو	دولار	دينار عراقي
1,903,205	-	-	-	1,903,205	-
34,894,608	-	7,430,455	534,597	26,907,123	22,433
51,093,138	-	-	18,333,690	32,759,448	-
2,755,519	-	-	-	-	2,755,519
3,944,023	3,944,023	-	-	-	-
144,191	-	-	-	-	144,191
420,666	-	-	-	-	420,666
95,155,350	3,944,023	7,430,455	18,868,287	61,569,776	3,342,809
<b>المطلوبات وحقوق الملكية</b>					
40,630,036	-	-	-	-	40,630,036
943,166	-	-	-	-	943,166
42,210,246	-	-	-	5,520,742	36,689,504
18,375	-	-	-	-	18,375
3,825,566	3,825,566	-	-	-	-
2,020,541	-	-	26	109,284	1,911,231
44,862	-	-	-	-	44,862
5,462,558	-	-	-	-	5,462,558
95,155,350	3,825,566	-	26	5,630,026	85,699,732
<b>مجموع المطلوبات وحقوق الملكية</b>					
-	118,457	7,430,455	18,868,261	55,939,750	(82,356,923)
<b>الصافي</b>					

31 كانون الاول 2012					
بملايين الدينار العراقي					
المجموع	حقوق السحب الخاصة	أخرى	يورو	دولار	دينار عراقي
1,860,236	-	-	-	1,860,236	-
24,771,426	-	5,624,809	1,279,609	17,833,811	33,197
50,773,153	-	-	17,889,527	32,883,626	-
3,155,520	-	-	-	-	3,155,520
4,140,272	4,140,272	-	-	-	-
119,746	-	-	-	-	119,746
421,854	-	-	-	-	421,854
85,242,207	4,140,272	5,624,809	19,169,136	52,577,673	3,730,317
<b>المطلوبات وحقوق الملكية</b>					
35,784,805	-	-	-	-	35,784,805
745,471	-	-	-	-	745,471
34,790,945	-	-	-	3,437,385	31,353,560
22,471	-	-	-	-	22,471
3,870,733	3,870,733	-	-	-	-
6,857,796	-	-	-	1,248,712	5,609,084
36,762	-	-	-	-	36,762
3,133,224	-	-	-	-	3,133,224
85,242,207	3,870,733	-	-	4,686,097	76,685,377
<b>مجموع المطلوبات وحقوق الملكية</b>					
-	269,539	5,624,809	19,169,136	47,891,576	(72,955,060)
<b>الصافي</b>					

## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2013

(5) إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السوق (تابع)

#### مخاطر أسعار الفائدة

إن الهدف الأساسي لإدارة مخاطر سعر الفائدة هو وضع حد للتأثيرات المعاكسة المحتملة من تحركات سعر الفائدة على صافي إيرادات الفائدة والتقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية بسبب التغيرات في السعر السوقي لمعدلات الفوائد. (إن الخطر الأساسي الذي تواجهه المحافظ لغير غرض التجارة هو التعرض لخطر خسارة ناتجة عن تقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو في القيم العادلة للأدوات المالية، وذلك بسبب تغير في سوق معدّل الفوائد). يتم إدارة مخاطر الفائدة أساساً من خلال رصد فجوات معدل الفائدة ومن خلال التحرك ضمن حدود موافق عليها مسبقاً عند إعادة التسعير.

**البنك المركزي العراقي**  
**إيضاحات حول البيانات المالية**  
**31 كانون الأول 2013**

**(5) إدارة المخاطر المالية (تابع)**

إن فجوة أسعار الفوائد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013 هي كما يلي:

المجموع	بنود بدون فائدة	أكثر من سنة	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من شهر إلى 3 أشهر	أقل من شهر واحد	بملايين الدينار العراقية
1,903,205	1,903,205	-	-	-	-	-	<b>الموجودات</b>
20,835,296	5,344,717	-	-	-	-	15,490,579	احتياطي الذهب
14,059,312	-	-	-	-	-	14,059,312	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
51,093,138	-	21,133,537	-	29,959,601	-	-	أرصدة لدى البنوك
2,755,519	-	2,355,519	200,000	100,000	100,000	-	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
3,944,023	-	3,944,023	-	-	-	-	مستحقات من وزارة المالية
144,191	144,191	-	-	-	-	-	استثمارات العملات الاجنبية لدى صندوق النقد الدولي
420,666	420,666	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
95,155,350	7,812,779	27,433,079	200,000	30,059,601	100,000	29,549,891	موجودات أخرى
							<b>مجموع الموجودات</b>
							<b>المطلوبات</b>
40,630,036	40,630,036	-	-	-	-	-	النقد المصدر للتداول
943,166	-	-	-	-	943,166	-	سندات الخزينة المصدرة
42,210,246	39,076,066	-	-	-	-	3,134,180	ودائع البنوك المحلية والحكومية
18,375	18,375	-	-	-	-	-	مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية
3,825,566	2,042,391	-	-	-	1,783,175	-	مستحقات إلى صندوق النقد الدولي
2,020,541	2,020,541	-	-	-	-	-	أرصدة مؤسسات حكومية
44,862	44,862	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
89,692,792	83,832,271	-	-	-	2,726,341	3,134,180	<b>مجموع المطلوبات</b>
5,462,558	5,462,558	-	-	-	-	-	<b>حقوق الملكية</b>
95,155,350	89,294,829	-	-	-	2,726,341	3,134,180	<b>مجموع المطلوبات وحقوق الملكية</b>
-	(81,482,050)	27,433,079	200,000	30,059,601	(2,626,341)	26,415,711	فرق حساسية عناصر قائمة المركز المالي
-	-	81,482,050	54,048,971	53,848,971	23,789,370	26,415,711	فرق الحساسية التراكمي

**البنك المركزي العراقي**  
**إيضاحات حول البيانات المالية**  
**31 كانون الأول 2013**

**(5) إدارة المخاطر المالية (تابع)**

إن فجوة أسعار الفوائد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2012 هي كما يلي:

المجموع	بنود بدون فائدة	أكثر من سنة	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من شهر إلى 3 أشهر	أقل من شهر واحد	بملايين الديناري العراقي
							<b>الموجودات</b>
1,860,236	1,860,236	-	-	-	-	-	احتياطي الذهب
14,302,088	2,310,122	-	-	-	-	11,991,966	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
10,469,338	-	-	-	-	-	10,469,338	أرصدة لدى البنوك
50,773,153	-	17,889,527	-	32,883,626	-	-	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
3,155,520	-	2,755,520	200,000	100,000	100,000	-	مستحقات من وزارة المالية
4,140,272	-	4,140,272	-	-	-	-	استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي
119,746	119,746	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
421,854	421,854	-	-	-	-	-	موجودات أخرى
<b>85,242,207</b>	<b>4,711,958</b>	<b>24,785,319</b>	<b>200,000</b>	<b>32,983,626</b>	<b>100,000</b>	<b>22,461,304</b>	<b>مجموع الموجودات</b>
							<b>المطلوبات</b>
35,784,805	35,784,805	-	-	-	-	-	النقد المصدر للتداول
745,471	-	-	-	-	745,471	-	سندات الخزينة المصدر
34,790,945	31,676,275	-	-	-	-	3,114,670	ودائع البنوك المحلية والحكومية
22,471	22,471	-	-	-	-	-	مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية
3,870,733	2,038,462	-	-	-	1,832,271	-	مستحقات إلى صندوق النقد الدولي
6,857,796	6,857,796	-	-	-	-	-	أرصدة مؤسسات حكومية
36,762	36,762	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
<b>82,108,983</b>	<b>76,416,571</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>2,577,742</b>	<b>3,114,670</b>	<b>مجموع المطلوبات</b>
3,133,224	3,133,224	-	-	-	-	-	<b>حقوق الملكية</b>
<b>85,242,207</b>	<b>79,549,795</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>2,577,742</b>	<b>3,114,670</b>	<b>مجموع المطلوبات وحقوق الملكية</b>
-	(74,837,837)	24,785,319	200,000	32,983,626	(2,477,742)	19,346,634	فرق حساسية عناصر قائمة المركز المالي
-	-	74,837,837	50,052,518	49,852,518	16,868,892	19,346,634	فرق الحساسية التراكمي

(6) استخدام التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد البيانات المالية بالتطابق مع المعايير الدولية للتقارير المالية إجراء تقديرات وتخمينات وافتراضات من قبل الإدارة والتي يمكن أن تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية للأصول والالتزامات والإيرادات والأعباء. يمكن أن تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات التابعة لها بصورة مستمرة. يتم الاعتراف بالتعديلات التي تطرأ على التقديرات المحاسبية في السنوات اللاحقة.

إن إدارة البنك مسؤولة عن تطوير، اختيار، توييب، وتطبيق التقديرات والسياسات المحاسبية للبنك.

تكمل هذه الايضاحات تفسير ادارة المخاطر المالية (راجع ايضاح رقم 5).

مخصصات الانخفاض في قيمة الأدوات المالية

يتم تقييم خسائر قيمة الأصول المدرجة بسعر التكلفة المطفأة كما هو موضح في السياسة المحاسبية رقم 4 (ج).

إن مخصصات انخفاض القيمة الفردي تعود بشكل أساسي للأصول التي تم تقييمها بشكل منفرد بناء على تقديرات الإدارة للقيمة القابلة للاسترداد المتوقع قبضها. وفي تخمين هذه القيم، تقوم إدارة البنك بتشكيل أحكام حول الوضع المالي للطرف المدين وتحديد صافي القيمة المحققة للضمانات المرتبطة بها. تقيم الأصول المنخفضة القيمة حسب أهليتها وتقديرات التدفقات النقدية القابلة للاسترداد التابعة لها.

(7) القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية المتداولة في الأسواق المالية الناشطة يركز على سعر السوق المنسوب اليه أو سعر البيع. أما سائر الأدوات المالية الأخرى يستخدم البنك تقنيات التقييم لتحديد القيمة العادلة.

بالنسبة للأدوات المالية التي تتم المتاجرة بها بشكل غير منتظم ويكون لها سعر غير مبين، تكون القيمة العادلة أقل موضوعية وتتطلب درجات متفاوتة من الأحكام اعتماداً على السيولة، تركيز المخاطر، عوامل السوق الغير محددة والتي لا يمكن تقديرها، افتراضات التسعير وغيرها من المخاطر التي تؤثر على ادوات محددة.

(أ) نماذج التقييم

يقوم البنك بقياس القيم العادلة باستخدام التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو مبين أدناه والذي يعكس المداخلات الهامة المستخدمة للوصول إلى القياس في تقييم القيمة العادلة:

المستوى 1: استخدام أسعار السوق المدرجة (من غير تعديل) في سوق نشط لأدوات مطابقة.

المستوى 2: استخدام أسعار غير تلك المدرجة ضمن المستوى رقم 1 والتي تكون ملحوظة، إما مباشرة (أي الأسعار) أو غير مباشرة (أي المشتقة من الأسعار). تشمل هذه الفئة أدوات مقيمة باستخدام: أسعار السوق المدرجة في سوق نشط لأدوات مشابهة؛ أسعار السوق المدرجة لأدوات مماثلة أو مشابهة في أسواق تعتبر أقل من نشطة؛ أو استخدام أساليب تقييم أخرى عندما تكون جميع المداخلات الهامة ملحوظة بشكل مباشر أو غير مباشر في بيانات السوق.

المستوى 3: أساليب التقييم باستخدام مداخلات هامة غير قابلة للرصد. وتشمل هذه الفئة جميع الأدوات التي يستخدم فيها أساليب تقييم لا تستند إلى بيانات يمكن ملاحظتها وتكون المداخلات غير القابلة للرصد، لها تأثير كبير على تقييم الأداة. وتشمل هذه الفئة الأدوات التي يتم تقييمها على أساس أسعار مدرجة لأدوات مماثلة حيث تتطلب تعديلات هامة للمداخلات غير القابلة للرصد أو افتراضات لتعكس الفروق بين الأدوات.

**البنك المركزي العراقي**  
**إيضاحات حول البيانات المالية**  
**31 كانون الأول 2013**

**(7) القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)**

**(أ) نماذج التقييم (تابع)**

تتضمن تقنيات التقييم صافي القيمة الحالية ونماذج التدفق النقدي المخصوم مقارنة مع أدوات مماثلة موجود لها أسعار سوق ممكن ملاحظتها.

تشمل المداخلات والافتراضات التي تستخدم في تقنيات التقييم معدلات فائدة خالية من المخاطر ومسعرة، أو سندات وأسعار أسهم ومعدل صرف العملات الأجنبية. إن الهدف من تقنيات التقييم هو الوصول الى القيمة العادلة التي تعكس السعر الذي يمكن تحصيله في بيع اصل أو الذي يمكن دفعه في تحويل التزام في معاملة منظمة بين البائع والشاري في السوق وذلك بتاريخ القياس .

يستخدم البنك نماذج تقييم معروفة ومعتمدة لتحديد القيمة العادلة لأدوات مالية مماثلة وأدوات غير معقدة مثل معدل الفائدة ومقايضة العملات التي تستخدم فقط بيانات السوق كما تتطلب تخمينات وأحكام ادارية محدودة. تكون الأسعار الملحوظة ونماذج المعلومات عادة متوفرة في سوق للديون المدرجة والأسهم الإستثمارية. إن توفر أسعار السوق ونماذج المعلومات يخفّض من الحاجة لتخمينات وأحكام الإدارة وكذلك يخفض من الشك المرفق بتحديد القيم العادلة. إن توفر أسعار السوق ونماذج المعلومات يتفاوت اعتماداً على المنتج والسوق والتعرض لتغييرات أخرى استناداً لأحداث محددة وحالات عامة في الأسواق المالية.

**(ب) الأدوات المالية المقاسة بغير القيمة العادلة**

فيما يلي تحليل للأدوات المالية المقاسة بغير القيمة العادلة بناءً على مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

		بملايين الدينار العراقية				
		الموجودات				
		31 كانون الأول 2013				
	إجمالي القيمة الدفترية	إجمالي القيمة العادلة	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	إيضاح
	20,835,296	20,835,296	-	20,835,296	-	9 نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
	14,059,312	14,059,312	-	14,059,312	-	10 أرصدة لدى البنوك
	51,093,138	51,337,825	-	-	51,337,825	11 استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
	2,755,519	2,755,519	-	2,755,519	-	12 مستحقات من وزارة المالية
	3,944,023	3,944,023	-	3,944,023	-	13 استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي
	92,687,288	92,931,975	-	41,594,150	51,337,825	
<b>المطلوبات</b>						
	40,630,036	40,630,036	-	40,630,036	-	15 النقد المصدر للتداول
	943,166	943,166	-	943,166	-	16 سندات الخزينة المصدرة
	42,210,246	42,210,246	-	42,210,246	-	18 ودائع البنوك المحلية والحكومية
	18,375	18,375	-	18,375	-	19 مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية
	3,825,566	3,825,566	-	3,825,566	-	20 مستحقات إلى صندوق النقد الدولي
	2,020,541	2,020,541	-	2,020,541	-	21 أرصدة مؤسسات حكومية
	89,647,930	89,647,930	-	89,647,930	-	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2013

#### (8) احتياطي الذهب

بملايين الدينانير العراقية

2012	2013
266,588	192,491
1,591,598	1,709,234
2,050	1,480
<u>1,860,236</u>	<u>1,903,205</u>

احتياطي الذهب في خزينة البنك المركزي  
احتياطي الذهب في الخارج  
مسكوكات ذهبية في خزينة البنك المركزي

خلال العام 2013، قام البنك المركزي العراقي بشراء 399,737 اونصة بقيمة 493,698,555 دولار أميركي من بنك فرنسا ما يعادل 575,653 مليون دينار عراقي.

#### (9) نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية

بملايين الدينانير العراقية

2012	2013
2,310,122	5,344,717
(1,584,516)	(83,127)
9,642,560	10,351,359
1,181	1,183
6,723	303,171
1,553	548
2,654,861	4,387,646
1,113,926	529,246
155,678	553
<u>14,302,088</u>	<u>20,835,296</u>

نقد في الصندوق  
حساب جاري لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك  
حساب ودائع لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك  
حساب جاري لدى بنك الإمارات العربية المتحدة المركزي  
حساب جاري لدى بنك فرنسا  
حساب جاري لدى بنك إيطاليا  
حساب ودائع لدى بنك انكلترا  
حساب ودائع لدى بنك إيطاليا  
حساب جاري لدى بنك هولندا

#### (10) أرصدة لدى البنوك

بملايين الدينانير العراقية

2012	2013	إيضاح
33,198	22,433	
6,616	6,765	28
70,018	11,456	
10,366,122	14,025,423	
1,736,474	1,742,892	
12,212,428	15,808,969	
(6,616)	(6,765)	28
(1,736,474)	(1,742,892)	
<u>10,469,338</u>	<u>14,059,312</u>	

أرصدة لدى بنوك محلية  
أرصدة لدى بنوك حكومية  
حسابات جارية لدى بنوك أجنبية  
ودائع لأجل لدى بنوك أجنبية  
ودائع مجمدة متقدمة لدى بنوك أجنبية  
مخصص تدني الأرصدة لدى بنوك حكومية  
مخصص خسائر تدني الأرصدة لدى بنوك أجنبية

## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2013

#### (10) أرصدة لدى البنوك (تابع)

أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 1483 لسنة 2003 والذي يلزم جميع الدول الأعضاء التي يوجد لديها أموال أو غيرها من الموجودات المالية أو الموارد الاقتصادية الخاصة لدى الحكومة العراقية السابقة أو الخاصة بهيئاتها أو مؤسساتها أو وكالاتها الحكومية الواقعة خارج العراق كما في 22 أيار 2003 بأن تقوم بتجميد هذه الأموال أو غيرها من الموجودات المالية أو الموارد الاقتصادية وأن تحولها فوراً إلى صندوق التنمية للعراق، ما لم تكن هذه الأرصدة أو غيرها من الموجودات المالية أو الموارد الاقتصادية نفسها موضوعاً لرهن أو حكم قضائي أو إداري أو تحكيمي.

طلب مجلس الوزراء العراقي بتاريخ 22 تشرين الثاني 2005 من وزارة المالية اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة جميع أرصدة البنك المركزي لدى البنوك الأجنبية التي تم تحويلها إلى صندوق التنمية للعراق بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483 لسنة 2003. حتى تاريخ إصدار البيانات المالية لم تقم وزارة المالية بتأييد المبالغ التي قد يتم إعادتها من صندوق التنمية للعراق إلى البنك المركزي والمبلغ 401,310 مليون دينار عراقي ما يعادل 343 مليون دولار أميركي (2012: 401,310 مليون دينار عراقي ما يعادل 343 مليون دولار أميركي).

نتيجة لعدم توفر المعلومات الكافية لم يتم البنك المركزي بإعداد كشوفات التسوية الخاصة ببعض الودائع المجمدة والمتقدمة لدى البنوك الأجنبية كما في 31 كانون الأول 2013.

#### (11) استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

2012	2013	
32,895,075	32,764,600	بملايين الدينار العراقي
(11,449)	(5,152)	بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك
		خصم غير مطفاً
32,883,626	32,759,448	بنك فرنسا - حوالات وسندات
7,794,978	8,263,381	بنك إيطاليا - سندات
3,687,580	3,152,141	بنك هولندا - سندات
6,406,969	6,918,168	
50,773,153	51,093,138	

#### (12) مستحقات من وزارة المالية

2012	2013	إيضاح
3,155,520	2,755,519	28

تم توقيع اتفاقية إعادة جدولة بين البنك المركزي ووزارة المالية بتاريخ 21 شباط 2006 لسداد رصيد مستحق بمبلغ 5,393,890 مليون دينار عراقي للبنك المركزي كما في 31 كانون الأول 2005. يتم سداد المبلغ على 30 قسط ربع سنوي متساوي بقيمة 179,796 مليون دينار عراقي لكل قسط وبفائدة سنوية مقدارها 5% على الرصيد القائم، استحق القسط الأول بتاريخ 31 آذار 2006.



## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2013

#### (12) مستحقات من وزارة المالية (تابع)

يتم تمويل الأقساط من قبل وزارة المالية من خلال إصدار سندات خزينة مدتها سنة كل ثلاثة أشهر وتحمل فائدة سنوية بنسبة 5٪ والتي يمكن للبنك المركزي بيعها للبنوك المحلية من خلال المزادات.

لم تسدد وزارة المالية قيمة الأقساط البالغة 719,154 مليون دينار عراقي إلى البنك المركزي العراقي التي تخص سنة 2008 والتي يجب دفعها خلال عام 2009. في 24 كانون الأول 2009، اتفق البنك المركزي العراقي ووزارة المالية على إعادة جدولة الرصيد المتبقي البالغ 3,955,519 مليون دينار عراقي. يتم سداد المبلغ على شكل أقساط ربع سنوية متساوية بقيمة 100,000 مليون دينار عراقي يستحق القسط الأول في آذار 2011. خلال الأعوام 2011، 2012 و 2013 تم دفع 12 قسط مجموعته 1,200,000 مليون دينار عراقي.

#### (13) استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي

2012		2013		بملايين الدينانير العراقية
مليون دينار عراقي	حقوق السحب الخاصة	مليون دينار عراقي	حقوق السحب الخاصة	
2,129,671	1,184,000,000	2,133,939	1,184,000,000	حصة الاشتراك لدى صندوق النقد الدولي
2,010,601	1,121,956,716	1,810,084	1,008,044,121	حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي
4,140,272	2,305,956,716	3,944,023	2,192,044,121	

#### (14) موجودات أخرى

2012	2013	بملايين الدينانير العراقية
348,395	337,695	
73,241	82,863	قروض الموظفين
218	108	أخرى
421,854	420,666	

**البنك المركزي العراقي**  
**إيضاحات حول البيانات المالية**  
**31 كانون الأول 2013**

**(15) النقد المصدر للتداول**

بملايين الدينانير العراقية  
العملة الورقية

2012	2013
35,784,805	40,630,036

**(16) سندات الخزينة المصدرة**

بملايين الدينانير العراقية  
القيمة الاسمية  
خصم غير مطلقاً

2012	2013
750,040	949,080
(4,569)	(5,914)
745,471	943,166

يتم بيع سندات الخزينة للبنوك المحلية من خلال المزاد بسعر فائدة يتراوح ما بين 3.8% و 8.9% (2012):  
سعر الفائدة يتراوح ما بين 4.5% و 6% وفقاً للتعليمات الصادرة من البنك المركزي.

يتم إصدار سندات الخزينة بفتترات استحقاق أصلية تبلغ ثلاثة أشهر. قام البنك المركزي خلال عام 2013  
بإصدار سندات خزينة بمبلغ 3,307,130 مليون دينار عراقي (2012: 3,900,330 مليون دينار عراقي).

إن الغرض من إصدار سندات الخزينة هو التحكم بالسيولة في السوق.

**البنك المركزي العراقي**  
**إيضاحات حول البيانات المالية**  
**31 كانون الأول 2013**

**(17) الممتلكات والمعدات**

<i>بملايين الدينار العراقي</i>						
المجموع	أبنية قيد الأتشاء	وسائل نقل	أثاث ومعدات	مباني	أراضي	التكلفة
93,632	2,021	4,101	8,746	2,771	75,993	الرصيد في 1 كانون الثاني 2012
35,865	22,197	141	13,527	-	-	إضافات
129,497	24,218	4,242	22,273	2,771	75,993	الرصيد في 31 كانون الأول 2012
129,497	24,218	4,242	22,273	2,771	75,993	الرصيد في 1 كانون الثاني 2013
26,407	25,442	12	903	50	-	إضافات
155,904	49,660	4,254	23,176	2,821	75,993	الرصيد في 31 كانون الأول 2013
<b>الاستهلاكات</b>						
(7,143)	-	(2,447)	(4,164)	(532)	-	الرصيد في 1 كانون الثاني 2012
(148)	-	(140)	(8)	-	-	أضافة أستهلاكات لعام 2011
(2,460)	-	(651)	(1,670)	(139)	-	أضافة أستهلاكات لعام 2012
(9,751)	-	(3,238)	(5,842)	(671)	-	الرصيد في 31 كانون الأول 2012
(9,751)	-	(3,238)	(5,842)	(671)	-	الرصيد في 1 كانون الثاني 2013
(1,962)	-	(565)	(1,256)	(141)	-	أضافة أستهلاكات لعام 2013
(11,713)	-	(3,803)	(7,098)	(812)	-	الرصيد في 31 كانون الأول 2013
<b>القيمة الدفترية الصافية</b>						
86,489	2,021	1,654	4,582	2,239	75,993	كما في 1 كانون الثاني 2012
119,746	24,218	1,004	16,431	2,100	75,993	كما في 31 كانون الأول 2012
119,746	24,218	1,004	16,431	2,100	75,993	كما في 1 كانون الثاني 2013
144,191	49,660	451	16,078	2,009	75,993	كما في 31 كانون الأول 2013

**(18) ودائع البنوك المحلية والحكومية**

<i>بملايين الدينار العراقي</i>	
2012	2013
31,652,644	39,052,435
3,114,670	3,134,180
23,631	23,631
34,790,945	42,210,246

وفقاً لتعليمات البنك المركزي يجب على جميع البنوك العاملة في العراق ايداع احتياطي قانوني ما نسبته 10٪ من مجموع ودايع العملاء لديها بالدينار العراقي و 15٪ من مجموع ودايع العملاء لديها بالعملات الأجنبية لدى البنك المركزي والاحتفاظ بما نسبته 5٪ من مجموع ودايع العملاء لديها بالدينار العراقي لدى البنك العامل في العراق. لا تستحق على حسابات الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي أية فوائد.

تتضمن ودايع البنوك المحلية كما في 31 كانون الأول 2013 رسيدا للاحتياطي القانوني بالدينار العراقي بمبلغ 5,454,147 مليون دينار عراقي (2012: 4,623,497 مليون دينار عراقي) تضمن كذلك أرصدة بالدولار الأميركي بمبلغ 1,214,908,484 دولار أميركي ما يعادل 1,416,583 مليون دينار عراقي (2012: أرصدة بالدولار الأميركي بمبلغ 1,427,467,760 دولار أميركي ما يعادل 1,664,427 مليون دينار عراقي).

**البنك المركزي العراقي**  
إيضاحات حول البيانات المالية  
31 كانون الأول 2013

**(19) مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية**

	2012	2013	
	9	9	بملايين الدينانير العراقية
	18,216	13,839	أرصدة الحكومات الأجنبية والمؤسسات المالية*
	4,246	4,527	حسابات جارية مدينة*
	22,471	18,375	أرصدة منظمات دولية

\* خلال أعوام 2007 الى 2012 قرر البنك المركزي إلغاء الاعتراف ببعض الأرصدة القديمة المستحقة للحكومات والبنوك الأجنبية من سجلاته. نتيجة لهذا الإلغاء حقق البنك المركزي لسنة 2012 إيراداً بمبلغ 54,858 مليون دينار عراقي. يعتقد البنك المركزي بأن هذه الأرصدة تشكل التزاماً على وزارة المالية ضمن ديون العراق الخارجية وقامت وزارة المالية بتأييد إعفاء البنك المركزي العراقي من هذه الالتزامات.

**(20) مستحقات إلى صندوق النقد الدولي**

2012		2013		
مليون دينار عراقي	حقوق السحب الخاصة	مليون دينار عراقي	حقوق السحب الخاصة	
2,033,072	1,134,495,508	2,037,146	1,134,495,508	تخصيصات حقوق السحب الخاصة ضمانات صندوق النقد الدولي العملة المحتفظ بها:
1,832,271	1,014,329,000	1,783,175	1,014,329,000	
5,367	2,971,000	5,223	2,971,000	حساب صندوق النقد الدولي رقم (1) ويشمل تعديلات تقييم العملة
23	12,580	22	12,580	حساب صندوق النقد الدولي رقم (2) ويشمل تعديلات تقييم العملة
3,870,733	2,151,808,088	3,825,566	2,151,808,088	

تمثل حقوق السحب الخاصة والبالغة 1,134,495,508 حقوق سحب خاصة لجمهورية العراق لدى صندوق النقد الدولي. يتم توزيع حقوق السحب الخاصة بناءً على مساهمة الدول الأعضاء في دائرة حقوق السحب الخاصة التابعة لصندوق النقد الدولي في تاريخ التوزيع.

**(21) أرصدة مؤسسات حكومية**

	2012	2013	
	5,262,158	1,042,718	بملايين الدينانير العراقية
	1,516,141	962,519	إيضاح
	25,445	15,304	مستحقات إلى وزارة المالية
	54,052	-	أرصدة مؤسسات حكومية أخرى
	6,857,796	2,020,541	أرصدة فرعي السليمانية وأربيل
			أخرى

**البنك المركزي العراقي**  
إيضاحات حول البيانات المالية  
31 كانون الأول 2013

**(22) مطلوبات أخرى**

2012	2013	
8,293	9,883	بملايين الدينانير العراقية
2,881	8,905	فوائد مستحقة غير مدفوعة
8,006	(1,029)	ذمم دائنة
17,582	27,103	الأرصدة المعلقة*
36,762	44,862	أخرى

\* تمثل الارصدة المعلقة مطلوبات لم تتم تسويتها كما في 31 كانون الأول 2013. لم يتم تحديد أثر تسوية هذه الأرصدة على البيانات المالية كما في 31 كانون الأول 2013.

**(23) حقوق الملكية**

2012	2013	
100,000	100,000	بملايين الدينانير العراقية
474,511	2,069,144	رأس المال (أ)
118,628	517,286	احتياطي عام (ب)
446,794	(85,890)	احتياطي طوارئ (ب)
1,993,291	2,862,018	إعادة تقييم احتياطي الذهب (ج)
3,133,224	5,462,558	الأرباح المدورة (د)

**(أ) رأس المال**

وفقاً للمادة 5 من قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004، يتكون رأس المال المصرح به للبنك المركزي 100,000 مليون دينار عراقي يدفع بالكامل من قبل جمهورية العراق مقابل 100٪ من أسهم البنك المركزي. تملك جمهورية العراق حصرياً أسهم البنك المركزي ولا يمكن تحويل ملكيتها أو رهنها. لا يتم توزيع أية أرباح مقابل هذه الأسهم.

**(ب) احتياطي عام وطوارئ**

وفقاً للمادة 5 من قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004 يجب على البنك المركزي الاحتفاظ باحتياطي عام واحتياطي للأرباح غير المتحققة تكون مناسبة بموجب معايير المحاسبة الدولية المعمول بها.

**(ج) إعادة تقييم احتياطي الذهب**

2012	2013	
348,793	446,794	بملايين الدينانير العراقية
98,001	(532,684)	إعادة تقييم احتياطي الذهب في بداية السنة
446,794	(85,890)	(الخسائر) الأرباح الناتجة عن إعادة تقييم احتياطي الذهب
		إعادة تقييم احتياطي الذهب في نهاية السنة

## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2013

#### (23) حقوق الملكية (تابع)

##### (د) الأرباح المدورة

يحدد البنك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء كل سنة مالية صافي أرباحه المتاحة للتوزيع أو صافي خسائره. في حال تحمّل البنك صافي خسائر التشغيل عن أية سنة مالية، تُحمل الخسارة أولاً على الاحتياطي العام وبالتالي على رأس المال.

خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إنتهاء أية سنة مالية، يقوم مجلس إدارة البنك بتوزيع صافي الأرباح على الشكل التالي:

- 80% من صافي الأرباح المتاحة للتوزيع الى حساب الاحتياطي العام للبنك المركزي العراقي حتى تصل قيمة المبلغ في هذا الحساب ما يساوي 10% من إجمالي أصول البنك المركزي العراقي.
- يُحول ما تبقى من صافي الأرباح المتاحة للتوزيع الى حساب احتياطي طوارئ.

في 5 تشرين الأول 2013 قرر مجلس ادارة البنك المركزي العراقي تحويل الارباح المدورة التابعة لعام 2012 والتي تبلغ قيمتها 1,993,291 مليون دينار عراقي الى حسابات الاحتياطي العام واحتياطي الطوارئ.

#### (24) إيرادات الفوائد

2012	2013	إيضاح	بملايين الدينانير العراقية
312,935	218,687	28	حوالات الخزينة والسندات
55,312	53,106		الأرصدة لدى البنوك
172,196	150,228		أرصدة لدى وزارة المالية
8,296	4,385		الودائع لليلة واحدة
3,381	17,495		أخرى
552,120	443,901		

#### (25) أعباء الفوائد

2012	2013	إيضاح	بملايين الدينانير العراقية
107,965	130,814	28	ودائع البنوك المحلية والحكومية
47,783	39,676		سندات الخزينة المصدرة
28,720	23,467		أخرى
184,468	193,957		

#### (26) صافي إيرادات الرسوم والعمولات

2012	2013	بملايين الدينانير العراقية
1,306,436	1,468,447	إيرادات الرسوم والعمولات
(2,477)	(2,093)	أعباء الرسوم والعمولات
1,303,959	1,466,354	

## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2013

#### (26) صافي إيرادات الرسوم والعمولات (تابع)

تتضمن إيرادات العمولات لعام 2013 عمولات بقيمة 734,580 مليون دينار (2012: 652,960 مليون دينار عراقي) ناتجة عن أوامر التحويل الصادرة عن وزارة المالية من حساب صندوق التنمية للعراق إلى حسابها الجاري في البنك المركزي (إيضاح رقم 28). يقوم البنك المركزي العراقي بشراء الدولار الأمريكي من وزارة المالية مقابل عمولة تبلغ 1% من سعر الصرف المستخدم لتحويل المبلغ المطلوب إلى الدينار العراقي.

#### (27) النقد وشبه النقد

2012	2013	بملايين الديناتير العراقية
14,302,088	20,835,296	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
70,018	11,456	حسابات جارية لدى بنوك أجنبية
33,198	22,433	أرصدة لدى بنوك محلية
10,366,122	14,025,423	ودائع لأجل لدى بنوك أجنبية
<u>24,771,426</u>	<u>34,894,608</u>	

#### (28) المعاملات مع أطراف ذات علاقة

إن البنك المركزي هو مؤسسة حكومية لها معاملات مع بنوك حكومية والوزارات ومؤسسات حكومية أخرى ضمن أعمالها الاعتيادية وبأسعار الفائدة والعمولة التجارية. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في الميزانية العمومية وبيان الدخل هي كما يلي:

2012	2013	إيضاح	بملايين الديناتير العراقية
			(أ) الموجودات
3,155,520	2,755,519	12	مستحقات من وزارة المالية
6,616	6,765	10	مستحقات من بنوك حكومية
(6,616)	(6,765)	10	مخصص تدني الأرصدة لدى بنوك حكومية
<u>3,155,520</u>	<u>2,755,519</u>		
			(ب) المطلوبات
29,760,382	36,353,886	18	ودائع البنوك الحكومية
6,857,796	2,020,541	21	أرصدة مؤسسات حكومية
<u>36,618,178</u>	<u>38,374,427</u>		
			(ج) عمليات مع اطراف ذات علاقة
172,196	150,228	24	إيرادات فوائد من وزارة المالية
77,593	68,455	25	مصروف فائدة على إيداعات البنوك الحكومية
<u>652,960</u>	<u>734,580</u>	26	إيرادات الرسوم والعمولات من وزارة المالية

## البنك المركزي العراقي

### إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2013

#### (29) حسابات مدارة بالنيابة عن وزارة المالية

يحتفظ البنك المركزي بسجلات المدفوعات والمقبوضات النقدية الخاصة بصندوق التنمية للعراق الذي تم إنشاؤه في أيار سنة 2003 وتم الاعتراف به بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483 لعام 2003. تدار الحسابات البنكية لصندوق التنمية للعراق بواسطة البنك المركزي العراقي بالنيابة عن وزارة المالية وتدرج كجزء من السجلات المحاسبية للبنك المركزي. كما في 31 كانون الأول 2007 تم استبعاد حسابات صندوق التنمية للعراق من البيانات المالية للبنك المركزي، وقد نتج عن ذلك فرق بمبلغ 11,823 مليون دينار عراقي لم تتم تسويته كما في 31 كانون الأول 2007 بين أرصدة أصول صندوق التنمية للعراق والتي تزيد على أرصدة الالتزامات المقابلة لها في سجلات البنك المركزي. تم احتساب مخصص لهذا الفرق في البيانات المالية وقد تم اجراء التدقيق خلال الأعوام اللاحقة ليصبح الفرق 4,623,657 دولار أميركي.

#### (30) ارتباطات والتزامات محتملة

هنالك دعاوى قضائية في دول مختلفة ضد البنك المركزي لمطالبته بسداد ديون متقدمة على البنك المركزي والوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى بمبلغ 1,317,881 مليون دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2013 (2012: 859,955 مليون دينار).

قد تتعلق بعض هذه القضايا بديون قد تمت تسويتها من خلال مشروع تسوية الديون الخارجية للعراق. حتى تاريخ إعداد هذه البيانات المالية، لا توجد معلومات كافية تتعلق بالأرصدة التي تمت تسويتها أو سددت أو أعفيت كما في 31 كانون الأول 2013 أو الأرصدة التي سوف تتم تسويتها أو سدادها بعد نهاية السنة.

نظراً لعدم توفر معلومات كافية، فإن النتيجة النهائية لهذه القضايا وتأثيرها على البيانات المالية للبنك المركزي غير مؤكد، ولم يتمكن البنك المركزي من احتساب قيمتها أو إثبات مخصص لها كما في 31 كانون الأول 2013.

#### (31) خارج الميزانية

ان البنك المركزي العراقي لكونه يتولى كافة الأمور المصرفية لوزارة المالية والوكيل المالي للحكومة العراقية كما هو منصوص عليه في قانون البنك المركزي العراقي (المادة 4 بند 1 - د)، لديه أوراق قبض خارج الميزانية بقيمة 1,685,025 مليون دينار عراقي (2012: 1,932,040 مليون دينار عراقي) التي تمثل دين صندوق النقد الدولي الى العراق لدعم الموازنة العراقية وبالتالي تكون بتصرف وزارة المالية.



**البنك المركزي العراقي**  
**إيضاحات حول البيانات المالية**  
**31 كانون الأول 2013**

**(32) موجودات والمطلوبات المالية**

يبين الجدول أدناه القيمة الدفترية والقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للبنك:

<b>31 كانون الأول 2013</b>				
<i>بملايين الدينار العراقي</i>				
محتفظ بها حتى الاستحقاق	القروض والذمم المدينة	اخرى بالكلفة المطفاة	إجمالي القيمة الدفترية	القيمة العادلة
—	20,835,296	—	20,835,296	20,835,296
—	14,059,312	—	14,059,312	14,059,312
51,093,138	—	—	51,093,138	51,337,825
—	2,755,519	—	2,755,519	2,755,519
—	3,944,023	—	3,944,023	3,944,023
—	420,666	—	420,666	420,666
51,093,138	42,014,816	—	93,107,954	93,352,641
—	—	40,630,036	40,630,036	40,630,036
—	—	943,166	943,166	943,166
—	—	42,210,246	42,210,246	42,210,246
—	—	18,375	18,375	18,375
—	—	3,825,566	3,825,566	3,825,566
—	—	2,020,541	2,020,541	2,020,541
—	—	44,862	44,862	44,862
—	—	89,692,792	89,692,792	89,692,792
النقد المصدر للتداول				
سندات الخزينة المصدرة				
ودائع البنوك المحلية والحكومية				
مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية				
مستحقات إلى صندوق النقد الدولي				
أرصدة مؤسسات حكومية				
مطلوبات أخرى				
<b>31 كانون الأول 2012</b>				
<i>بملايين الدينار العراقي</i>				
محتفظ بها حتى الاستحقاق	القروض والذمم المدينة	اخرى بالكلفة المطفاة	إجمالي القيمة الدفترية	القيمة العادلة
—	14,302,088	—	14,302,088	14,302,088
—	10,469,338	—	10,469,338	10,469,338
50,773,153	—	—	50,773,153	51,070,480
—	3,155,520	—	3,155,520	3,155,520
—	4,140,272	—	4,140,272	4,140,272
—	421,854	—	421,854	421,854
50,773,153	32,489,072	—	83,262,225	83,559,552
—	—	35,784,805	35,784,805	35,784,805
—	—	745,471	745,471	745,471
—	—	34,790,945	34,790,945	34,790,945
—	—	22,471	22,471	22,471
—	—	3,870,733	3,870,733	3,870,733
—	—	6,857,796	6,857,796	6,857,796
—	—	36,762	36,762	36,762
—	—	82,108,983	82,108,983	82,108,983
النقد المصدر للتداول				
سندات الخزينة المصدرة				
ودائع البنوك المحلية والحكومية				
مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية				
مستحقات إلى صندوق النقد الدولي				
أرصدة مؤسسات حكومية				
مطلوبات أخرى				